

رفع سقف أعداد الطلبة بالشعب الدراسية لحل مشكلة التسجيل في «التطبيقي»

أكد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.أحمد الأثري حرص إدارة الهيئة على تيسير العملية الدراسية والتعليمية بكتليات الهيئة ومعاهدها وتذليل الصعوبات وحل المشكلات التي تطرأ.

وقال الأثري في تصريح صحفي «تم عقد اجتماع يوم أمس الأول (الجمعة) مع مدير الحاسب الآلي وعميد القبول والتسجيل لرفع سقف أعداد الطلبة في الشعب الدراسية الخاصة بالمواد النظرية وذلك بعد ظهور مشكلات بتسجيل المقررات الدراسية وعدم كفايتها للطلاب والطالبات، موضحاً أن تلك المشكلة محصورة بشكل أساسي في كلية التربية الأساسية نتيجة ضخامة الأعداد الطلابية فيها بينما تتناقص آثار تلك المشكلة في بقية الكليات والمعاهد..»



د.أحمد الأثري

وأعلن مدير الهيئة أنه يجري العمل لإجراء تناقلات للميزانية بالتعاون مع وزارة المالية لصرف المستحققات المالية لساعات تدريس الساعات الزائدة للفصل الدراسي الأول الماضي.

وأفاد بأن إدارة الهيئة تتابع موضوع نقص الشعب الدراسية عن قرب، وأنه تم الاتصال برئيس الاتحاد العام لطلبة ومدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتوضيح حقيقة المشكلة والأمر الحاصل لحين فتح الشعب الدراسية مطلع الأسبوع الجاري يومي الأحد والأثنين للطلبة الذين لديهم 9 وحدات وأقل فقط، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على تأجيل الاعتصام الطلابي بناء على الاتصال الذي تم بيننا.

وكشف الأثري أنه سيتم التنسيق مع الروابط الطلابية والاتحاد ورابطة أعضاء هيئة التدريس والتدريب في المعاهد والكليات لعقد اجتماع مع وزير التربية ووزير التعليم العالي د.دبر العيسى للجلوس معهم والاستماع الى مطالب أعضاء هيئة التدريس والتدريب والطلبة والذي لن يالو جهدا في تلبية مطالبهم من واقع حرصه على مستقبل أبناء الكويت ورفي التعليم والتدريب فيها.

720 متدرباً من منتسبي 7 جهات حكومية في مشروع تنمية واستثمار طاقات الشباب



يستمر مشروع الدولة التدريبي لتنمية واستثمار طاقات الشباب في تنفيذ خطته الزمنية والتدريبية للمستوى الأول المقررة والمرسومة له سلفاً.

ويعتبر هذا المشروع التدريبي الضخم هو الأول من نوعه على مستوى الكويت ويقام بدعم وبرعاية كريمة من وزارة الدولة لشؤون الشباب وتتفقد من جامعة الكويت بالتعاون مع مكتب الأبحاث والاستشارات والتدريب بكتلية التربية.

ويهدف هذا المشروع إلى توظيف طاقات الشباب الكامنة بما يعود عليهم بالنفع وعلى مجتمعهم، وذلك من خلال ورش تدريبية مختلفة تركز على هذه الشريحة المجتمعية، وتسلط الضوء على أهم أبرز قضاياها وتحاول تفهمها وإشباعها.

ويتم ذلك وفق جدول زمني محدد بدقة تامة، حيث تم البدء في المشروع بتاريخ 14 ديسمبر 2014 ويستمر إلى تاريخ 16 من أبريل 2015 ويتضمن 3 مستويات مختلفة، ويضم المشروع شرايح تدريبية كبيرة ومتنوعة يبلغ عددها 720 متدرباً من منتسبي 7 جهات حكومية ذات صلة وثيقة بالشباب حتى يتمكنوا من المساهمة في تحقيق أهداف المشروع الذي يركز في الأصل على الشباب وتمثلت تلك الجهات في وزارة التربية ووزارة الأوقاف ووزارة الداخلية وهيئة الشباب والرياضة وجمعيات النفع العام ووزارة الشؤون والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ويقوم بعملية التدريب مجموعة كبيرة ومتميزة من المدربين الأكاديميين الذين تم اختيارهم بعناية وفق لجان متخصصة سعت جاهدة إلى تحقيق أقصى معايير الجودة التدريبية المطلوبة حتى يتحقق الهدف العام والأساسي من المشروع والذي هو صقل الجوانب الإيجابية في حياة الشباب ونبذ السلبيات منها.

وقد تم افتتاح دورات الأسبوع الثامن للمستوى الأول لمشروع الدولة التدريبي لتنمية واستثمار طاقات الشباب في يوم الأحد الموافق 2015/2/15 ويعتبر هو الأسبوع الأخير لهذا المستوى.

وقد افتتح د.خالد الحارث عضو لجنة ضبط الجودة دورات الأسبوع الثامن نيابة عن العميد المساعد للأبحاث والاستشارات والتدريب د.فايز الظفيري، حيث بدأ بكلمة ترحيبية متمنياً من خلالها لجميع أسبوعاً تدريبياً مفعماً بالنشاط وملتئماً بالخبرات والتجارب التعليمية والعملية المثمرة والمفيدة.

وذكر في كلمته أن هذا المشروع يتم على المستوى الوطني ومن المتأمل أن يحقق متدربو هذا المشروع الاستفادة القصوى لتوظيفها لاحقاً بما يخدم أهداف وطنية سامية مثل تعزيز قيم المواطنة والسلام والتوافق الاجتماعي وأمن الوطن.

وقد رحب القائمون على هذا المشروع بالحضور وتم إعطاؤهم فكرة شاملة عن ماهية وأهداف هذه الدورات وأنشطتها وطرق التعرف على فعاليتها، كما تم تبيان أن المشروع مازال في المستوى الأول ويستقبل جميع مختاري المستوى الأول إلى المستوى الثاني، ثم سيستقبل اختبار لاختيار النخبة من كل جهة لاجتياز دورة المستوى الثالث ومن ثم تنتج لهم شهادات مدرب معتمد ليتكثروا على أساسها من تدريب الشباب فيما بعد.

واختتم د.خالد كلمته بالتأكيد على أن هذا المشروع يأتي ضمن إستراتيجية كبيرة على المستوى الوطني موجّهة لتنمية واستثمار طاقات الشباب، ومن ثم شكر الحضور الكريم من مدربين ومدربين وقائمين على هذا المشروع على تحملهم لهذه المسؤولية، ودعا الله العليّ القدير أن تتكامل جميع جهودهم بالنجاح والتوفيق.

وقد حضر الحفل كل من مديري الأسبوع الثامن وهم د.عادل الشرف ود.عالي عبدالهادي ود.وفاء الياسين ود.عبدالرحمن الحميدي ود.عبادة العبدان ود.منة العازمي، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من المدربين الذين بلغ عددهم الـ 110 متدربين ومدربات، وذلك بواقع 5 مجموعات تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومجموعة واحدة تابعة لجمعيات النفع العام.

«الديوان» أثار إلى مخالقات فيه تأكيداً لما نشرته «الأنباء» في أكتوبر مصادر لـ «الأنباء»: العيسى يطالب مسؤولي «التربية» بمراجعة شاملة لهيكل التنظيمي



صورة من عدد «الأنباء» بتاريخ 26 أكتوبر 2014

المال العام مبالغ طائلة، وردت من قبل ديوان الخدمة المدنية. وأشارت المصادر إلى أن الوزير د.العيسى أوضح لقيادات الوزارة أن وجود إدارات وأقسام غير معتمدة ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة سيستج نقرات قانونية مستقبلاً يكلف



د.دبر العيسى

محمود الموسوي - عادل الشنان

أكدت مصادر تربوية لـ «الأنباء» أن وزير التربية ووزير التعليم العالي د.دبر العيسى طالب المسؤولين في وزارة التربية بضرورة مراجعة شاملة للهيكل التنظيمي لتلافي المخالقات الإدارية، والتي تراكمت خلال السنوات

العيسى أكد عرضها على المختصين لبحث الاستفادة منها 12 مشروعاً إلكترونياً لخدمة العملية التعليمية إدارياً وفنياً

4- الاختبارات الإلكترونية للطلاب. 5- آلية جديدة لتقويم الكفاءة وتسجيل قيد الطلاب إلكترونياً في المدارس والقسم الإداري الإلكتروني ومشاريع أخرى. وذكرت العنزي أن مجموعة من تلك المشاريع قد طبقتها في مدارس المرحلة الابتدائية وكان لها تأثير واضح على تسهيل العمل، مضيفاً أن الوزير أبدى اهتمامه بذلك، الصلال، وأوضح أن هذه المشاريع تهدف إلى تسهيل العمل ومواكبة التطور الإلكتروني وتسخيره لخدمة العملية التعليمية من الناحية الإدارية والفنية، ومن المشاريع الإلكترونية التي قدمت: 1- المخزن الإلكتروني، 2- الأرشيف الإلكتروني، 3- اختبار الوظائف الإشرافية الإلكتروني.

إبتعاث الطلبة المميزين لدراسة الماجستير داخل الكويت وخارجها قريباً

ناصر السليم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة في مجلس الجامعات الخاصة أن مجلس الجامعات يدرس حالياً إبتعاث الطلبة المميزين لدراسة الماجستير داخل الكويت وخارجها، مشيرة إلى المصادر التي يقبل عليها الطلبة والطالبات وعلى استكمال دراستهم بعد البكالوريوس دفع مجلس الجامعات الخاصة إلى دراسة هذا الأمر بجدية والبت فيه.

وأشارت المصادر إلى أنه لا رفع للنسب في الجامعات الخاصة كون الرفع مرتبط بجامعة الكويت فمتى رفعت جامعة الكويت نسب القبول اضطر المجلس إلى رفع النسب، لافتاً إلى أن الهدف من إنشاء الجامعات الخاصة هو أن تكون رديفة للجامعة والتطبيقي وعملية رفع نسب القبول ستكون طفيفاً أن حصلت.

ولفتت المصادر إلى أن مجلس الجامعات الخاصة يبحث توفير آلية معينة لبعثات موظفي الدولة إلى الجامعة العربية المفتوحة بالتنسيق مع ديوان الخدمة.

كلية العمارة تساهم بدراسة المشاكل المعمارية في البلاد



د.عمر خطاب مع د.حسن كمال وعبدهالله الكندري

أعلن عميد كلية العمارة في جامعة الكويت د.عمر خطاب مساهمة الكلية في دراسة المشاكل المعمارية في البلاد بالتعاون مع المجلس البلدي ضمن خطة الكلية الرامية إلى المساهمة في الدراسات المعمارية بشكل عام.

وقال خطاب في تصريح صحفي أمس إن الكلية و«البلدي» اتفقا على ضرورة وضع آلية للتعاون بينها لتحقيق الهدف المنشود في مجال الاستشارات الهندسية والمعمارية من خلال أعضاء هيئة التدريس والمعماريين في الكلية ومشاريع وتصاميم الطلبة من خلال مقررات التصميم أو من خلال مسابقات معمارية فضلاً عن توجيه برنامج الماجستير ليضم تخصص «تصميم حضري».

وأضاف أن اجتماعاً عقد بهذا الشأن ضم المعنيين في الكلية وفي المجلس البلدي متمثلاً في عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة العاصمة د.حسن كمال وعضو المجلس ورئيس لجنة البنية المحامي عبدالله الكندري بحضور العميد المساعد لكلية للشؤون الأكاديمية الدكتور عادل المؤمن والمعماري فريد عبدال.

وأعرب خطاب عن تقدير كلية العمارة للمجلس البلدي على ثقته بها وللعمالين والقائمين عليها، مشدداً على استعداد الكلية للتعاون مع المجلس البلدي في كل ما من شأنه خدمة الكويت.

من جانبه، أبدى وفد «البلدي» اهتمام المجلس بمساهمة الكلية في مراجعة المخطط الهيكلي ودراسة المشاكل المعمارية القائمة في الكويت وخصوصاً الواقعة في العاصمة وتحديد المحاور الرئيسية وإيجاد الحلول المعمارية لها بحيث تكون حلاً عملية ممكنة التطبيق.

فتح باب الترشيح لعمادة قطاع الخدمات الأكاديمية المساندة من 9 إلى 23 الجاري

أفاد نائب مدير العام للخدمات الأكاديمية المساندة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د.عيسى المشيعي بأن القطاع يعترم فتح باب الترشيح للخدمات النوعية لمخضب عميد القبول والتسجيل وعميد النشاط والرعاية الطلابية، وذلك اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2015/2/9 وإلى نهاية الدوام الرسمي ليوم الإثنين الموافق 2015/2/23 ولن يتم قبول أي طلب ترشيح بعد انقضاء المدة المعلنة.

وأشار د.المشيعي إلى أن هناك عدداً من الشروط الواجب توافرها بالمرشح جاءت بناء على لائحة العمادات النوعية رقم 2008/2895 المؤرخة في 2008/10/15 وهي أن يكون عضو هيئة تدريسي، صاحباً له درجة الدكتوراه، الدرجة العلمية أستاذ مشارك أو أستاذ مساعد مع خبرة علمية 10 سنوات بعد حصوله على الدكتوراه، تقييم الأداء التدريسي آخر سنتين قبل سنة الترشيح للمنتصب على ألا يقل عن جيد جداً ولا يكون صدر بحقه قرار تأديبي إلا إذا رد إليه اعتباره.

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

إعلان

تعلن الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

عن نشر الإعلان الخاص بإعادة طرح المزايدة رقم هـ/ش/أ/م ٦- ٢٠١٤/٢٠١٥ لاستثمار مواقع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتقديم خدمة مشروبات متنوعة لشركات الكافيه (وكالات عالية) - المجموعة الثانية حسب الشروط والمواصفات الواردة بوثائق المزايدة.

على الشركات والمؤسسات الراغبة في الاشتراك في هذه المزايدة مراجعة مقر الهيئة الكائن في منطقة العدلية مبنى رقم (٤) الدور الأرضي - إدارة التوريدات وذلك لاستلام وتسليم عطاءات المزايدة خلال (شهر) على أن يعقد الاجتماع التمهيدي قبل موعد الاغلاق بأسبوعين في إدارة التوريدات مبنى رقم (٤) الدور الأرضي في تمام العاشرة صباحاً مقابل رسوم قدرها (٧٥٠.د.ك) لا ترد.

مدير مركز تطوير التعليم ضيف «استوديو التربية» في قناة «التربوية» الخياط: مشروع «الرخصة» يرفع مستوى معلمي «التربية»



د.رضا الخياط خلال مشاركته على قناة «التربوية»

لتنطوير التعليم منذ ما يقارب العامين.

وأشار إلى أن الهدف من مشروع رخصة المعلم هو رفع مستوى كفاءة وأداء المعلم وغرس ثقافة التعليم مدى الحياة لديه لكي يستطيع تقديم تهيئة بيئة تعليمية ترفع من مستوى التعليم ومن ثم عجلة الاقتصاد وقد بدأنا وضع آليات المشروع بداية من الميزانية اللازمة له وما زلنا نسير في هذا الاتجاه. وبين د.الخياط أن المعلم سيحصل على هذه الرخصة من خلال 3 شروط أو متطلبات أولها الملف الإنجازي (شهادته)، سنتوات خبرته، وأداؤه بالصف وغيرها بالإضافة إلى البرامج التدريبية التي يحضرها المعلم لتؤهله للحصول على هذه الرخصة وأخيراً الاختبارات التي تكون مقننة بمعنى أنه يقيس قدرات ومهارات المعلم، ومن ثم تعطى الرخصة وتجدد كل 5 سنوات لكل المعلمين سواء العاملين القطاع العام أو الخاص من المقيمين والمواطنين ويشمل تقريبا 100 ألف معلم وهذا ليس عملاً يسيراً كما ترى، لكنه مجهود جبار لهدف سام نبيل.

وعما يعنيه مشروع المعايير الوطنية لتطوير التعليم، قال د.الخياط: إننا لا نقصد الأهداف العامة التربوية بل نغني الأهداف التفصيلية الدقيقة المطلوب تحقيقها في مخرجات وزارة التربية، بمعنى ما المهارات والقدرات والمعارف التي سيحصل عليها خريجو

الابتدائي والمتوسط والثانوي؟ وهكذا عند انتهائه من أي من هذه المراحل، وقد انتهينا من وضع معايير الابتدائي وعلى وشك تجهيز وضع معايير المتوسطة وحجتها سيتم البدء في وضع معايير الثانوي.

وحول مشروع قياس الطالب، قال إنه تم طرح هذا المشروع في مجلس أمناء المركز الوطني لتطوير التعليم من قبل أحد الأعضاء وقد لاقى استحساناً كبيراً وهو يهدف للإجابة عن السؤال الآتي: ما الصفات التي إذا توافرت لأحد مخرجات التعليم في الكويت سيكون لهذا الشخص فرصة للنجاح ويكون مواطناً صالحاً وعضواً عاملاً؟ وكيف نجحنا أيضاً بالتعليم العالي الأخرى؟ وهكذا، موضحاً أنه تم تشكيل لجنة من أعضاء مجلس أمناء المجلس وحددنا عناصر الطالب الناجحة وهي عبارة عن 21 قدرة ومهارة لا بد من توافرها بالطالب ولا بد من التأكد من أن هذه القيم متوافرة في المنظومة التعليمية مثل المناهج، وعن مشروع التميز المدرسي، قال د.الخياط إن هذا المشروع يحاول قياس جودة الإدارة المدرسية ويستخدم دراسات تشخيصية للتعرف على مدى جودة المدرسة وما هي جوانب القوة والضعف في الإدارة المدرسية والعمل على تطوير هذا الأداء؛ وسيقوم فريق عمل من الخبراء تابع للمركز الوطني لتطوير التعليم بالتواجد داخل كل مدرسة لمدة أسبوع أو أكثر وسيتم وضع معايير لإدارة المدرسة والبيئة المدرسية والمرافق وهكذا ليؤكد مدى التزام الإدارة المدرسية بهذه المعايير، مؤكداً أن المركز ليس جهة رقابية وإنما جهة تهدف إلى إعطاء تقرير مفصل للمدرسة للتعرف على نقاط القوة والضعف فيها للعمل على اكتمال مهمتها الإدارية بنجاح بحيث ينصب بشكل مباشر على العملية التعليمية بشكل عام.

قال مدير المركز الوطني لتطوير التعليم د.رضا الخياط إن المركز قام بالعديد من الدراسات العلمية على مستوى عالٍ لتشخيص عملية التعليم في الكويت، بحيث يتعرف المركز على نقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول الأفضل لعلاجها، موضحاً أن عمل المركز متكامل لتطوير التعليم ولإصلاح التعليم وفي مشاريع ليست متعلقة فقط بوزارة التربية بل بالكويت عموماً.

وأضاف د.الخياط، في برنامج «استديو التربية» الذي يبث على قناة «التربوية»، وسيبث في تام الساعة الثامنة مساءً اليوم ويعد يوم غد في التوقيت نفسه، أن المركز يحتوي على عدة مشاريع فرعية مثل تطوير المناهج - بناء المعايير - تطوير الإدارة - التميز المدرسي - القياس والتقويم - رخصة المعلم وغيرها ونحن بالاتفاق مع وزارة التربية سنسبب في قلب النظام التعليمي هذا الدوافع الشافي الذي سيسجن من مستوى التعليم في الكويت، موضحاً أن مدة هذا المشروع 5 سنوات وهدفه الأساسي محاولة الأخذ بيد العملية التعليمية ووضعها على الطريق الصحيح، وهذا يعني أنه عصا سحرية سيقود أهدافه على بعد 7 فلن نرى هذه الثمار إلا بعد 7 سنوات أو أكثر، فهي تحتاج وقتاً كبيراً ومجهوداً مضاعفاً فهو أقرب إلى الاستراتيجية والأيدولوجية أكثر من كونه مشروعاً عابراً.

وعن أهم المشاريع التي يقوم عليها المركز في الوقت الحالي، قال د.الخياط إن المركز الوطني يعمل الآن على مشروع رخصة المعلم والذي ترجع فكرته إلى عام 2010 من خلال خطة إثنائية حسب قانون 2010/9، موضحاً أنه تم التعاقد مع جامعة الكويت ووزارة التربية على تنفيذه بعد أن تم اعتماد المسودة الأولى في وزارة التربية وصدور قرار وازاري بإقامة هذا المشروع للمركز الوطني